اقتصاد

ليبيا تحذر بلجيكا من المساس بأموالها

طرابلس ـ **العربي الجديد**

جدّد مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة، الطاهر السني، اتهاماته لبلجيكا بالسعي للتصرف في الأموال الليبية المجمدة في بنوكها، وآخرها محاولة وضع يدها على 49 مليون يورو من تلك الأموال.

وقال السني، في تغريدة على حسابه في تويتر، إن بلجيكا تسعى لتوجيه خطاب للجنة العقوبات الأممية للسماح لها بوضع يدها على 49 مليون يورو من الأموال الليبية المجمدة ببنوكها، مشيرا إلى أن بروكسل تحاول استغلال ظرف «الليبيين للم الشمل والترتيب لمرحلة جديدة»، في إشارة إلى السلطة الجديدة التي أعلن عنها في يوم الجمعة الماضية.

ودعا السني بلجيكا إلى التراجع، قائلا إن هذا الأمر لن يحدث، مضيفا أنه أبلغ مجلس الأمن برفض الخطوة، بالتنسيق مع المؤسسة الليبية للاستثمار وعدة دول، لم يسمها. وتصل تقديرات قيمة الأموال الليبية في الخارج إلى أكثر من 200 مليار دولار على شكل أصول وأسهم وودائع وحسابات بنكية في دول أبرزها إيطاليا وبريطانيا وألمانيا والنمسا، من بينها 16 مليار يورو في بلجيكا.

وأعلنت ليبيا رفضها أي مساس بأموالها المجمدة في الخارج، بعد إعلان وزارة المالية البلجيكية، منتصف يناير/ كانون الثاني الماضي، عن موافقتها على طلب مؤسسة الأمير لوران شقيق الملك فيليب، بإخطار لجنة العقوبات الأممية بشأن رفع التجميد عن جزء من الأرصدة الليبية البنكية المجمدة في بلجيكا؛ لاقتطاع مستحقات على عاتق الدولة الليبية. وأبلغ السني رفض بلاده «القاطع للإجراء البلجيكي»، خلال مباحثاتٍ أجراها مع رئيس لجنة الأمن المعنية بليبيا، بحسب تصريحات صحافية للسني. ولفت السني إلى أنه طلب بلاده من الأمم المتحدة الإسراع في أخذ خطوات فاعلة تسمح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإدارة الأصول الليبية المجمدة بالخارج.

وتسعى الحكومة البلجيكية إلى مخاطبة لجنة العقوبات الأممية بالسماح لها برفع التجميد عن جزء من الأموال الليبية في بنوكها، استجابة لطلب الأمير البلجيكي لوران، الذي ادعى أن على الدولة الليبية مبالغ مستحقة على مؤسسة تابعة له، ورفع قضية أمام إحدى المحاكم البلجيكية حكمت لصالحه، نهاية العام 2014، وحدد مستحقات مؤسسته الواجبة على الدولة الليبية.

ولكن الأمم المتحدة وعدد من الدول الأوروبية تشدد على ضرورة وجود حكومة ليبية للمساعدة في رفع التجميد عن قسم من الأموال المجمدة.

ومن المرتقب أن تواصل ليبيا بعد انتخاب مجلس رئاسي جديد، الجهود لحماية الأموال المجمدة والاستفادة منها مستقبلا في مواجهة الأزمات الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها الليبيون. وتمتلك ليبيا ثروات هائلة نفطية ساهمت في توفير عشرات المليارات من الدولارات التي ضخها نظام معمر القذافي، الذي خلعته الثورة، في مصارف عدد من دول العالم. وتُعَدّ عائدات النفط المحرك الرئيسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تمثل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، لكن هذه العائدات تراجعت كثيراً بسبب الإغلاق المتكرر للحقول والموانئ، ما كبّد البلاد خسائر فادحة.

ضرائب على الشركات الرابحة

قالت صحيفة «صنداي تايمز»، نقلاً عن رسائل بريد إلكتروني مسرَّبة، إن بريطانيا تعتزم فرض ضرائب على تجار التجزئة وشركات التكنولوجيا التي ارتفعت مكاسبها خلال جائحة كوفيد-19. وأضافت الصحيفة أن الحكومة استدعت شركات لبحث سبل فرض ضريبة على المبيعات الإلكترونية، فيما تجري صياغة خطط لفرض ضريبة غير متكررة على «الأرباح الاستثنائية». وأفادت الصحيفة في تقريرها بأنّ من المستبعد أن يكشف وزير المالية ريشي سوناك عن هذه الضرائب عند إعلان الميزانية المقرر في الثالث من مارس/ آذار، الذي سيركز على تمديد برنامج كوفيد-19 للتسريح المؤقت ودعم الشركات، مرجحة إعلانها في النصف الثاني من العام. والاقتصاد البريطاني هو الأكثر تضرراً من جائحة كورونا بين اقتصادات دول مجموعة السبع.

(فرانس برس)

أخبار مختصرة

مكاسب لبورصات الخليج

أغلقت معظم البورصات الخليجية على ارتفاع، أمس الأحد، بعد صعود الأسهم العالمية إلى مستويات قياسية يوم الجمعة الماضي، بفضل توقعات بإقرار واشنطن مزيدا من التحفيز والآمال في انتعاش اقتصادي، وكذلك صعود أسعار النفط، وهو عامل مهم لأسواق المال في الخليج، حيث زاد خام برنت إلى نحو 60 دولارا للبرميل بمساعدة تخفيضات المعروض من أوبك وحلفائها. وتقدم المؤشر الرئيسي السعودي 0,8%، حيث صعد سهم شركة النفط العملاقة ارامكو 0,4%. وفي قطر، زاد المؤشر 0,6% بقيادة سهم صناعات قطر للبتروكيماويات الذي صعد 1,5%. وتباين أداء سوقي دبي وأبوظبي، حيث هبط المؤشر الرئيسي في سوق دبي المالي 0,2% متأثرا بتراجع سهم دبي للاستثمار 3,2%، فيما صعد مؤشر سوق أبوظبي 0,1%. وفي البحرين صعد المؤشر 0,1%، وارتفع المؤشر في الكويت 0,5%، في حين تراجع مؤشر سوق مسقط بنسبة 0,2%.

زيادة الاستثمارات في الأردن

ارتفع حجم المشروعات الاستثمارية المستفيدة من قانون هيئة الاستثمار في الأردن خلال عام 2020 بنسبة 26,4% مقارنة بالفترة نفسها من 2019، حيث بلغ عددها 376 مشروعا استثماريا خلقت نحو 24 ألف فرصة عمل. وقال رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة فريدون حرتوقة في بيان صحافي، أمس الأحد، إن «حجم المشروعات الاستثمارية التي استفادت من القانون خلال عام 2020 بلغ 618 مليون دينار أردني (865 مليون دولار) مقابل 489 مليون دينار اردني (685 مليون دولار) في عام 2019». وبشأن توزيع الاستثمارات المستفيدة من القانون على القطاعات المختلفة، بيّن حرتوقة أن الصناعة حصدت النصيب الأكبر بنسبة 65,3% من إجمالي الاستثمارات المسجلة، وفي قطاع المستشفيات والمراكز الطبية بلغت 18,1%، والزراعة 7%، وتكنولوجيا المعلومات 5,2%، والسياحة 4,1%، والإنتاج الفني 0,2%.

قطر: الاحتياطي الأجنبي يرتفع للشهر الـ 35

الدوحة ـ **العربي الجديد**

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لدولة قطر، للشهر الـ 35 على التوالي في يناير/ كانون الثاني الماضي، مسجلا 204,79 مليارات ريال (56,2 مليار دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 2,7% على أساس سنوي، وذلك مقارنة بنحو 199,4 مليار ريال في نفس الشهر من العام الماضي 2020.

وأظهرت بيانات نشرها مصرف قطر المركزي على موقعه الإلكتروني، أمس الأحد، أن الاحتياطي النقدي زاد أيضا على أساس شهري بنسبة 0,02%.

وتواصل احتياطيات قطر الأجنبية الارتفاع شهرياً منذ أن بدأت النمو في مارس/ آذار 2018، كما تستقر عند أعلى مستوى لها خلال خمس سنوات منذ أغسطس/ آب 2015. وتأتي زيادة الاحتياطي رغم الضغوط الناجمة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا، وارتفاع تكلفة مشروعات تنظيم كأس العالم في 2022. وبحسب بيانات المصرف المركزي، ارتفع الدين الخارجي لقطر خلال 2020 بنسبة 1,6% على أساس سنوي، وهي نسبة منخفضة، ليصل إلى نحو 63,4 مليار دولار، مقابل 62,4 مليار دولار في 2019. وشهد الدين الخارجي لقطر ارتفاعا مطردا خلال السنوات الست الأخيرة، منذ انخفاض أسعار النفط في 2014 والذي أثر على اقتصادات دول المنطقة بنحو بالغ ودفعها إلى الاقتراض من الأسواق الخارجية. وكان الدين الخارجي للدولة ارتفع من 20,3 مليار دولار 2015 إلى 32,18 مليار دولار في عام 2016، ثم تراجع بالعام التالي إلى 31,7 مليار دولار، ثم سجل زيادة في عام 2018 إلى 45,5 مليار دولار. لكن تقرير صادر عن مركز البيرق للدراسات الاقتصادية، أكد أن البيانات المالية تؤكد أن مصرف قطر المركزي يتمتّع باحتياطيات دولية وسيولة كبيرة بالعملة الأجنبية جعلته في وضع مريح جداً، بما يمكنه من المحافظة على استقرار العملة القطرية. وأشارت البيانات إلى أنّ تلك الاحتياطيات والسيولة بالعملة الأجنبية تعادلان معاً أكثر من أحد عشر ضعف النقد المصدر، أو ما تزيد نسبته على 1100%، في حين أنّ قانون المصرف يستلزم ألا تقلّ تلك النسبة عن 100% فقط.

كما يغطي الاحتياطي النقدي الواردات السلعية لأكثر من 19 شهراً، وما يقرب من عشرة أشهر من الواردات من السلع والخدمات معاً، علماً أن المعيار الدولي بهذا الخصوص أن يقتصر الأمر على تغطيتهما لثلاثة أو أربعة أشهر فقط.

«هوس» العملات الرقمية

مصطفى عبد السلام

خلال الساعات الماضية زادت المضاربات على العملات الرقمية، خاصة من قبل المغامرين وعديمي الخبرة، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث ارتفاعات جنونية في سعر بيتكوين التي قفزت 7% السبت و21% الأسبوع الماضي لتزيد قيمتها عن 40 ألف دولار. صحيح أن الرقم يقل عن السعر الذي سجلته بيتكوين في يناير/كانون الثاني والبالغ 42 ألف دولار، لكن التوقعات تشير إلى استمرار الزيادة المجنونة في السعر مع هوس المستثمرين والمضاربين بها، لدرجة أن البعض يتوقع بلوغ بيتكوين 100 ألف دولار قبل نهاية العام، وربما قبل ذلك بكثير، وأن تتفوق بيتكوين على الذهب في سوق الاستثمار.

القفزة الأخيرة جاءت لأسباب عدة منها أن العملات الرقمية تلقت دعما من تصريحات وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، أيدت فيها الإشراف الوثيق على العملات الرقمية، وهو ما قد يفتح الباب أمام حل معضلة عدم اعتراف البنوك المركزية بتلك العملات المشفرة والتي تجعل الكثير مترددا في الاستثمار بها لزيادة مخاطرها. كما حدثت زيادة قياسية في إيثريوم، ثاني أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية.

إضافة إلى الدعم القوي الذي تلقته بيتكوين وغيرها من الملياردير الأميركي إيلون ماسك، أغنى رجل في العالم، الذي أعلن دعمه العملات المشفرة، بل أكد أن بيتكوين على وشك أن تحظى بقبول أوسع بين المستثمرين، وكان لتصريحه صدى قوي في أسواق تلك العملات.

وهناك أسباب أخرى دعمت تلك العملات منها أن الهند تعتزم سن قانون يعمل على توفير إطار عمل لإنشاء عملة رقمية رسمية للبلاد، كما يدرس غولدمان ساكس، الاستثمار في العملات الرقمية، وهي خطوة لفتت أنظار المستثمرين، خاصة أن البنك يعد واحداً من أكبر بنوك الاستثمار في العالم. ورغم الدعم الذي تلقته العملات الرقمية مؤخرا، لكن لا تزال كلها مخاطر بالنسبة للراغبين بالاستثمار فيها، فهناك مخاطر تكنولوجية، حيث إن آلية عملها تحتاج إلى طاقة كهربائية عالية الجهد وإنترنت فائق السرعة، وهناك مخاطر متعلقة بطبيعة تلك العملات من حيث عدم اعتراف معظم الحكومات بها، ومخاطر شخصية من حيث نسيان الكلمة السرية الخاصة بهم، ومخاطر أخرى منها التعدين ومحدودية الكميات التي يتم المضاربة عليها.

لكن أكبر تلك المخاطر ما يتعلق بالاندفاع نحو شراء المزيد منها في الوقت الذي لا يمتلك فيه هؤلاء المستثمرين أي خبرة في إدارة الأموال، ولا يعرفون طبيعة وتقنية عمل تلك العملات، ولا متى تعترف الدول بها، كل همهم هو حصد مزيد من الأرباح السريعة، وهنا تكمن الكارثة.

مال وسياسة

رجال الأعمال... هل لهم علاقة بصدام الرئاستين التونسيتين؟

تتجنب منظمات الأعمال الإفصاح عن مواقف رسمية حيال الأزمة السياسية الحالية التي تشهدها تونس، بيد أن منظمات مدنية تشير إلى وقوف أصحاب المال وراء تحديلات وزارية أشعلت فتيل الأزمة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تلوذ منظمات رجال الأعمال في تونس بالصمت، في ظل أزمة سياسية غير مسبوقة تعيشها البلاد، إلا أن حضورها خلف الكواليس يبدو واضحاً، وفق منظمات مجتمع مدني وهو ما ينفيه بشدة رجال أعمال بارزون، مشيرين إلى اتخاذهم مسافات من جميع الأطراف السياسية، خاصة ما يتعلق بالأزمة الحالية الناجمة عن رفض الرئيس قيس سعيد عدداً من الوزراء الذين شملهم التعديل الوزاري الأخير بسبب «شبهات فساد تحوم حولهم»، في حين يتمسك رئيس الحكومة هشام المشيشي بتشكيل حكومته التي قال إن عدم أدائها اليمين الدستورية تسبب في تعطيل مصالح الدولة.

وتشهد تونس ما باتت تعرف بأزمة «أداء اليمين» الدستورية منذ تصويت البرلمان على منح الثقة للتعديل الوزاري الذي شمل 11 وزيراً من أصل 25 حقيبة يوم 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، حيث لم يوجه رئيس الجمهورية بعد الدعوة للوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه في قصر الرئاسة بقرطاج بحسب ما يفرضه الدستور.

وكان سعيد قد حذر، في يناير/ كانون الثاني الماضي، خلال اجتماع مجلس الأمن القومي بحضور المشيشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، من «مغبة تمرير التعديل الوزاري»، بسبب ما وصفها بـ«الخروقات الدستورية وتعلق قضايا أو ملفات تضارب مصالح بعدد من الوزراء» من دون تسميتهم. لكن منظمات مجتمع مدني شاركت في السابق في الكشف عن تورط مسؤولين حكوميين كبار في الفساد، أشاروا إلى أن من تحوم حولهم شبهات الفساد مرشحون لوزارات حيوية منها الطاقة والمصالحة، لافتين إلى أن هناك تدخلا كبيرا لشخصيات اقتصادية نافذة في التعديل الوزاري، رغم الصمت الرسمي لمنظمات الأعمال إزاء الأزمة.

منظمة «أنا يقظ»، نشرت سلسلة تحقيقات استقصائية على موقعها الإلكتروني، كشفت أخيرا عن شبكة العلاقات والمصالح التي تربط مجمعات اقتصادية ورجال أعمال بالوزراء الجدد. يقول مهاب بلقوري، عضو «أنا يقظ»، إن «أصحاب المجمعات السياسية الكبرى ورجال الأعمال يتحكمون في المجال السياسي ويصطفون إلى جانب الحكومة وهم من دفعوا الكتل البرلمانية إلى التصويت على وزراء تحوم حولهم شبهات فساد ودفعوا بالبلاد نحو نفق مسدود». يضيف بلقوري أن «المجامع الاقتصادية الكبرى تسعى إلى حماية مصالحها والمحافظة على حصتها في اقتصاد ريعي بامتياز، مشيرا إلى أن «أصاحب شركات أدوية كبرى يقف خلف تعيين وزير الصحة هادي خيري».

وبحسب عضو منظمة «أنا يقظ» فإن «أصحاب النفوذ المالي يصطفون وراء الحكومة التي تمتلك السلطة التنفيذية، لأن مصالح رجال الأعمال وأعضاء الحكومة والبرلمان تتشابك، فيما يترك الشعب

> تونس بحاجة إلى قروض تصل إلى 7 مليارات دولار العام الجاري

السياسي وحيدا لمواجهة مصيره بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي». ومنظمة «أنا يقظ» كانت وراء إثارة ملف نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس المتهم بتبييض الأموال والتهرب الضريبي، وكان من نتائج تلك الشبهات صدور أمر باعتقاله وسجنه، وقبل عرض التعديل الوزراي على البرلمان، طالبت المنظمة رئيس الحكومة بسحب اقتراح هادي خيري لوزارة الصحة، كما انتقدت تعيين سفيان بن تونس، على رأس وزارة الطاقة والمناجم ضمن التعديل الوزاري الجديد، داعية إلى «تجنب التعيينات المشبوهة، خاصة في أعلى هرم السلطة وعدم التلاعب بمؤسسات الدولة جراء حسابات حزبية لا تراعي المصلحة العليا في ظرف دقيق».

وعقب مصادقة البرلمان على التعديل الوزاري في 26 يناير/ كانون الثاني الماضي، أصدر اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بيانا أعرب عن تمنياته للوزراء الجدد بالتوفيق في مهامهم، مؤكدا أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي في المرحلة المقبلة للعمل على الملفات الحيوية والإصلاحات التي تحتاجها تونس. وطالب الاتحاد في بيان له حينها، الطبقة السياسية ونواب الشعب ومختلف القوى الوطنية، بالتحلي بالحكمة والرصانة، والأخذ بعين الاعتبار دقة المرحلة التي تمر بها تونس وبحساسيتها، وبما تتطلبه من نظرة استشرافية تمكن من البناء، ومن توافق وتغليب للمصلحة الوطنية العليا، حتى يتسنى تجاوز المصاعب الكبرى التي تواجهها البلاد في كل المجالات، خاصة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي والمالي.

لكن بعد خروج الخلاف بين قصري الحكومة والرئاسة إلى العلن بسبب التعديل الوزاري، تجنبت منظمات الأعمال الإفصاح عن مواقف رسمية تحسب عليها مستقبلا، مكتفية بالتأكيد على أهمية التوافق وإعلاء المصلحة الوطنية العليا خدمة لمناخ الاستثمار.

وفي تصريح لـ« العربي الجديد» يقول طارق الشريف، رئيس منظمة كوناكت (تكتل لرجال الأعمال) إنه «ينبغي أخذ مسافات من الخصومات السياسية والانشغال بتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومكافحة الآثار المدمرة لجائحة فيروس كورونا على عدد من القطاعات الحيوية». ويضيف الشريف أن «دور رجال الأعمال هو خلق الثروة وفرص العمل وتحسين مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، والحكومة والسياسيون مطالبون بتوفير الأرضية اللازمة للبناء الاقتصادي». لكن محللين اقتصاديين يؤكدون أن أصحاب رؤوس الأموال يلعبون دوراً كبيراً عبر منظمتهم «اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية» في رسم المستقبل السياسي للبلاد من خلال المجلس النيابي أو عبر دعم الحكومات ومحاولة التأثير على القرارات الاقتصادية الكبرى حيث تتغلب المصالح الخاصة وحسابات الربح والخسارة على المصلحة العامة للبلاد. وكثيرا ما يظهر دور لوبي رجال الأعمال في التأثير على البرلمان والحكومة أثناء مناقشة قانون المالية، حيث يكشف المتعاملون الاقتصاديون الضغوط من أجل تمرير موازنة مخففة من الضرائب توفر لهم المناخ لتحقيق أكبر قدر من الأرباح مقابل المساهمة في التنمية وخلق فرص العمل.

ومجلس نواب الشعب الذي انتخب عام 2019 لدورة برلمانية تدوم 5 سنوات، شهد حضورا غير مسبوق لأصحاب المال بعد صعود عدد كبير من رجال الأعمال إلى السلطة التشريعية.

الخبير الاقتصادي محمد منصف الشريف، يعتبر أن تأثير النفوذ المالي في الساحة السياسية متوقع مع تعاظم نفوذ رجال الأعمال في أهم مؤسسة حكم في البلاد وهي البرلمان، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة عالمية وليست استثناءً تونسياً.

غير أن الشريف يؤكد في تصريح لـ«العربي الجديد» أن انسداد الأفق السياسي بسبب أزمة الحكم في تونس بلغ حد التصادم بين مؤسستي الرئاسة من جانب والحكومة المسنودة من البرلمان من جانب آخر، وهو ما يؤثر سلبا على سمعة تونس التي تحتاج إلى تنقية المناخات السياسية من أجل إقناع دوائر القرار المالي بدعمها توفير التمويلات اللازمة للموازنة.

وتحتاج تونس خلال العام الجاري إلى قروض تقدر بنحو 19,5 مليار دينار (7 مليارات دولار)، تشمل قروضاً أجنبية بحوالي 5 مليارات دولار، حيث تعاني المالية العامة من وضع صعب، وستصل مدفوعات الديون المستحقة هذا العام إلى 16 مليار دينار، وهو مستوى قياسي، ارتفاعاً من 11 مليار دينار العام الماضي وثمانية مليارات في 2019، بينما كانت لا تتجاوز 3 مليارات في 2010.

وإلى جانب الأزمة السياسية الحالية، تستمر الاحتجاجات التي تهز تونس منذ أسابيع للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية التي تضررت خاصة في ظل تداعيات كورونا، بينما طرقت الحكومة أبواب صندوق النقد الدولي مجدداً من أجل الحصول على قرض جديد. غير أن شروط الصندوق هذه المرة لن تكون يسيرة، حيث شدد في يناير/ كانون الثاني الماضي على ضرورة احتواء الأجور والتحويلات المخصصة للشركات العامة وخفض الدعم، في حين تتجنب السلطات التونسية تحت ضغط الشارع وتفاقم الاحتجاجات المعيشية أي قرارات قد تسبب مزيداً من الفقر وقطع الرزق للفئات الفقيرة والهشة. وتصل نسبة البطالة إلى 16,2%، إذ يبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 676 ألف شخص، وفق البيانات الرسمية، فيما ترجح أرقام غير حكومية أن يكون الرقم أعلى بكثير متجاوزاً المليون عاطل.

الرئيس التونسي يسلم هشام المشيشي تكليف تشكيل الحكومة في يوليو/تموز الماضي (الأناضول)

أعلى عجز في أربعة عقود

تعاني المالية العامة التونسية من وضع صعب للغاية، حيث تشير التقديرات إلى بلوغ العجز المالي 11,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود. بينما تهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6,6%، لكن صندوق النقد الدولي قال في بيان عقب زيارة لتونس نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي إن العجز قد يتجاوز 9%، وهناك حاجة إلى إجراءات محددة لدعم هذا الهدف، منها السيطرة على كتلة الأجور وتقليص دعم الطاقة.

بروفايل

وصفه محللون بأنه «سوبر ماريو» بعد أن نجح في اتخاذ سياسات من شأنها إنقاذ منطقة اليورو من أزمة الديون، حينما كان رئيسا للبنك المركزي الأوروبي. إلا أن مهمته في إنقاذ اقتصاد إيطاليا ليست باليسيرة، بعد تكليفه بتشكيل الحكومة في أوج أزمة كورونا

ماريو دراغي

مصطفى قماس

«هل يستطيع ماريو دراغي إنقاذ إيطاليا كما أنقذ منطقة اليورو؟». ذلك هو السؤال الذي ردده محللون ووسائل إعلام عالمية، في أعقاب تكليف الرئيس الإيطالي، سيرغيو ماتاريلا، الأسبوع الماضي، محافظ البنك المركزي الأوروبي السابق دراغي بتشكيل حكومة جديدة، تعبر بالبلاد من الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي نهاية يناير/كانون الثاني الماضي.

أعاد مراقبون التذكير بعبارته الشهيرة «مهما كلف الأمر»، عندما تصدّى دراغي، باعتباره محافظاً للبنك المركزي الأوروبي، لإنقاذ اليورو في عام 2012، عبر تطويع الأسواق المالية. وأشار آخرون إلى سمعته، التي ستسهل له الاعتماد على الدعم الأوروبي، خاصة المالي منه.

ووفق تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» أخيراً، يمكن لدراغي أن ينجح فيما فشل فيه كونتي، الذي يرى مراقبون أنه أخفق، لأنه لم يتحكم في تدبير خطة الإقلاع الاقتصادي بسبب الخلاف بين مكونات حكومته، بينما قد يحظى دراغي بوفاء الكتلة الأوروبية بوعدها بضخ 209 مليارات يورو من أجل إنقاذ الاقتصاد العليل.

ورغم الصعوبات التي ستصادف دراغي في تشكيل الحكومة، إلا أن العارفين بسيرته يدركون أنه يتمتع بقدرة كبيرة على الإقناع كي تلتف الأحزاب حول مشروع الإقلاع الاقتصادي. علما أنه سيحاول الحصول على دعم فريق متجانس نسبيا إلى غاية 2023، في ظل دعوة أطراف من اليمين المعادي لأوروبا إلى انتخابات مبكرة.

ويعود إلى دراغي الحاصل على دبلوم في الاقتصاد ودكتوراه من معهد ماساشوستيس، الفضل في إنقاذ منطقة اليورو عام 2012 في أوج أزمة الديون. ويُعرف عنه تكتّمه وجديته وإصراره، لكنه سيحتاج إلى دعم بلده والبرلمان كي تخرج إيطاليا من الأزمة.

ينحدر دراغي من أب مصرفي وأم صيدلانية، ويصفه المراقبون بأنه يعرف كيف يخاطب الأسواق من دون أن يلهو عن الاقتصاد الحقيقي، اكتسب خبرة حقيقية عندما التحق بخزانة بلده في ظل أزمة جعلته على حافة الإفلاس في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تولى «إصلاحات» استحق بعدها لقب «آب التقشف»، في إشارة إلى إصلاحات هيكلية قادها في تلك الفترة.

عمل في سنوات ماضية لدى بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس، الذي ارتبط اسمه بقضية مساعدة اليونان على إخفاء بيانات حقيقية حول الديون والعجز المالي، وهو ما كشفته تقارير رقابية أميركية في 2010، ما يجعل هذه القضية محسوبة على دراغي. ترأس دراغي، البالغ من العمر 73 عاماً، منتدى الاستقرار المالي، الذي أسسته مجموعة الدول السبع، قبل أن تتحول إلى الدول العشرين، ما ساعده على اكتساب شهرة كبيرة، لينتقل بعد ذلك ليتولى أمر البنك المركزي الأوروبي في 2011، وهو التعيين الذي تحفظت عليه ألمانيا وبلدان شمال أوروبا، على اعتبار أنهم كانوا يرون أنه كإيطالي «لا يعرف قيمة المال».

غير أن نجاحه في إخراج منطقة اليورو من أزمتها، دفع مراقبين إلى أطلاق وصف «سوبر ماريو» عليه. فقد أتى دراغي بشيء غير مسبوق في تاريخ البنوك المركزية، حيث تصدى لإعادة إحياء إقراض الشركات والأسر، وعمد البنك المركزي إلى شراء القروض الخاصة والسندات العمومية، بهدف تحريك آلية القروض. ويحسب له أنه أرسى العديد من الأدوات التي تتيح للبنك المركزي التدخل عند الحاجة، وإن لم يفلح خفض التضخم آنذاك إلى 2%.

وصفه الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بول كروغمان، بأنه أفضل محافظ بنك مركزي في الأزمنة الحديثة، حيث يعترف له بدفاعه عن العملة الأوروبية الموجدة عندما كانت مستهدفة من قبل المضاربين في سياق أزمة الديون السيادية. لم يسبق له أن مارس السياسة، لكنه لم يكن بعيداً عنها في مختلف المهام التي تحمّلها. وتتصور الاقتصادية فيرونيكا دي رومانيس، أنه بروفايل ملائم للوضعية الحالية، ما دامت «منهجيته التصرف بسرعة والحسم في الخيارات».

تقرير

كورونا يضع المغرب في مأزق مواجهة التهريب

زادت جائحة كورونا من محاصرة العاملين في تهريب السلع بالمناطق الحدودية في المغرب، لتخرج احتجاجات على تردي الظروف المعيشية، بينما كانت الحكومة قد وعدت ببدائل

الرباط ـ **العربي الجديد**

أعادت الاحتجاجات، التي شهدتها مدينة الفنيدق شمالي المغرب مساء الجمعة الماضي، قضية من يعرفون بـ«أصحاب التهريب المعيشي» إلى الواجهة من جديد، بعد أن ضيقت تداعيات جائحة فيروس كورونا الخناق بشكل أكبر على أنشطتهم، بينما كانت السلطات المغربية قد اتخذت بالأساس قبل نحو عامين تدابير لمحاصرة التهريب الذي كان ملاذاً للعديد من المحسوبين على البطالة. ويشكو المتضررون من وقف التهريب من تأخر توفير البدائل التي تعهدهم على العيش، بينما وعدت الحكومة باستحداث منطقة صناعية لاستيعاب العاملين في الفنيدق، وطرح مبادرات لتشجيع المقاولات، وتحفيز دخول النساء والشباب إلى سوق العمل. وجاء الوعد الحكومي في أعقاب قرار تحويل التخليص الجمركي للسلع من معبر مدينة مليلية، التي يعتبرها المغرب محتلة من إسبانيا، إلى ميناء بني نصار في 2018، وإغلاق معبري سبتة ومليلية أمام المهربين، وهو ما أشار إليه مدير الجمارك والضرائب غير المباشرة نبيل لخضر في وقت سابق، قائلاً إن المغرب كان أمام خيارين: إما «غض الطرف عن التهريب وهدم فرص العمل في المغرب، أو مواجهة تلك الظاهرة». كما قال أحمد الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تصريحات سابقة، إن إغلاق معبري سبتة ومليلية أمام التهريب يندرج ضمن منطق سيادي، ما دام ذلك النشاط يؤثر على القطاع الرسمي ويكرس الغش الضريبي، ويؤجج الهشاشة في المناطق التي ترتهن له، غير أنه دعا إلى أهمية العمل على تنمية تلك المناطق. لكن تداعيات جائحة كورونا جاءت لتزيد الضغط على العاملين في ما يعرف بالتهريب المعيشي، الذي يعتمد عليه الآلاف في توفير مصدر رزق بمناطق الشمال، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات نهاية الأسبوع الماضي. وقدرت قيمة السلع المهربة عبر سبتة ومليلية، حسب مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة، بين 1,5 مليار دولار وملياري دولار، بينما وصلت الخسارة الجبائية بالنسبة لخزينة الدولة جراء ذلك النشاط إلى ما بين 400 و500 مليون دولار.

وتذهب إيرادات السلع التي كانت تدخل من سبتة ومليلية، مثل التبغ والمنتجات الغذائية والمشروبات الكحولية وقطع غيار المركبات والأجهزة الإلكترونية والألبسة والمنسوجات، إلى الموردين الإسبان واللوبيات التي تعمل معهم في المغرب، بينما يتم استغلال الحمالين والحمالات مقابل أجر يومي. ويرى رئيس الفيدرالية المغربية لحماية المستهلك بوعزة الخراطي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن قرار منع دخول السلع المهربة إلى المغرب مفيد للمستهلك بالنظر إلى المخاطر التي يمكن أن يشكلها ذلك على صحته، ما دامت تفلت من المراقبة من أجل التأكد من موافقتها المعايير الصحية الواجبة، غير أنه يشدد على ضرورة أن يواكب منع التهريب رؤية تفضي إلى إيجاد بدائل للعاملين في التهريب، الذين دفعتهم الحاجة إلى ذلك النشاط.

في المقابل، يقر توفيق فرتوح، المسؤول عن متجر للألبسة في الدار البيضاء، بأن تراجع التهريب عبر سبتة ومليلية ساهم في رفع الأسعار في السوق المحلية، غير أنه قال إن ذلك ساعد على منح فرصة للمنتجين المحليين كي يستفيدوا من تراجع منافسة تلك السلع، خاصة أن إغلاق ذلك تزامن مع رفع الرسوم الجمركية على الصادرات التركية من النسيج والألبسة.

مغربية قادمة من إسبانيا تعبر الحدود عبر منفذ سبتة نحو بلدها (فرانس برس)

صرافة

السوريون يهجرون عملتهم... إلى الذهب

هوت العملة السورية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار الأميركي في تعاملات أمس الأحد، وسط مخاوف من انحدار الوضع المالي لمزيد من التدهور في أعقاب تصريحات الإدارة الأميركية الجديدة باستخدام الضغط الاقتصادي على نظام بشار الأسد، فيما يلوذ سوريون بالذهب وسط انهيار العملة الوطنية، ما دفع أسعار المعدن النفيس إلى أعلى مستوى في تاريخ سورية. وصل سعر صرف الدولار إلى 3200 ليرة في مناطق شمال سورية، متخطياً أعلى قيمة أمام الليرة التي سجلها في الثامن من يونيو/حزيران الماضي عندما لامس مستوى 3180 ليرة. واقترب سعر الصرف المتداول في أسواق العاصمة دمشق من تعاملات الشمال السوري، حيث بلغ سعر الدولار نحو 3150 ليرة، بينما كان قد استهل العام الجاري عند مستوى 2850 ليرة للدولار الواحد. يقول الباحث الاقتصادي أيمن عبد النور لـ«العربي الجديد» إن تراجع الليرة إلى أدنى مستوى، أمس، يعود إلى مخاوف المتعاملين من استمرار العقوبات الأميركية على نظام بشار الأسد، بعد تصريحات إدارة جو بايدن أخيراً حول مواصلة الضغوط الاقتصادية، وفشل مساعي رفع العقوبات. ولجأ سوريون في هذه الأثناء إلى الذهب للحفاظ على قيمة مدخراتهم المالية، التي تتعرض للتآكل، لا سيما بعد زيادة العرض النقدي وطرح فئة نقدية كبيرة بقيمة 5 آلاف ليرة الشهر الماضي من دون تجريم النظام التعامل داخل سورية بأي عملة أجنبية. ووصل سعر غرام الذهب عيار 21 قيراطا في دمشق إلى 155 ألف ليرة تضاف لها 5 آلاف ليرة أجرة صياغة، ليبلغ سعر المبيع 160 ألف ليرة، بينما سجل غرام الذهب من عيار 18 قيراطاً نحو 137 ألف ليرة، في حين بلغ سعر الأونصة (الأوقية) 5,68 ملايين ليرة، وسجلت الليرة الذهبية السورية 2,28 مليون ليرة. ويواصل المعدن الأصفر قفزاته السعرية القياسية بنسبة تتجاوز 700% في خمس سنوات، حيث لم يكن سعر الغرام يتجاوز 18 ألف ليرة في أغسطس/ آب 2016 ، وفق رصد لـ«العربي الجديد».

يقول المحلل الاقتصادي علي الشامي، من دمشق، إن الثقة بالليرة السورية تراجعت بشكل كبير منذ طرح ورقة 5 آلاف ليرة، مضيفاً خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن جميع عوامل استقرار أو تحسن سعر الصرف باتت مفقودة، خاصة بواقع تراجع الصادرات الذي أثر على توفر القطع الأجنبي واستمرار جمود القطاع المصرفي داخل لبنان، الذي كان ملاذ السوريين، سواء بالنسبة لحكومة بشار الأسد أو التجار، لتوليد الدولار وتمويل السوق الداخلية والعمليات التجارية. ويشير الشامي إلى أنه في ظل شح النقد الأجنبي وملاحقة أي متعامل بالعملات الأجنبية «لم يبق من ملاذ أمام السوريين إلا الذهب، لذا ارتفعت أسعاره».

ومن شمال غرب سورية الخارج عن سيطرة النظام السوري، يقول مدير شركة الصرافة في ريف إدلب عبد القادر درويش، لـ«العربي الجديد»، إن الإقبال على استبدال الليرة السورية بالدولار، وحتى الليرة التركية، هو الأكثر منذ عام 2011، مضيفا أنه «لم يعد أحد يثق بالعملة السورية، خاصة مع تراجع التعامل بها في المناطق المحررة، ما أوصل سعر الدولار إلى أكثر من 3200 ليرة أمس الأحد، وامتناع معظم الشركات ومكاتب الصرافة عن التبديل». وتشهد الليرة السورية تراجعات مستمرة منذ عام 2011، وقد لم يزد سعر تصريف الدولار عن 50 ليرة سورية، لكن العام الماضي والشهر الأول من العام الجاري، بلغت التراجعات أضعافا بحسب ما يقول الخبير المصرفي ياسر عبد الجليل لـ«العربي الجديد». ويرى عبد الجليل، الذي كان مديرا سابقا لأحد المصارف، أنه «لو تم تعويم العملة فربما تتهاوى الليرة لضعف ما هي عليه حالياً، لأن سورية بواقعها الراهن تفتقر إلى كل عوامل قوة النقد، فالاحتياطي النقدي تبدد والسياحة مشلولة والميزان التجاري خاسر، يضاف إلى ذلك العامل النفسي والسياسي حيث الأفق مسدود ولا حل قريباً».

ويضيف أن ما يتطلبه فصل الشتاء من استيراد مشتقات نفطية وما فرضه تراجع الزراعة من استيراد القمح، عوامل مستمرة لتبديد النقد الأجنبي وخلل العرض والطلب في السوق، وهي عوامل مهمة تؤثر كذلك على تراجع سعر الليرة وزيادة طلب التجار على الدولار.

(العربي الجديد)

متفرقات

انخفاض صادرات النفط العماني

أظهرت بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي في سلطنة عُمان انخفاض صادرات السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية بنهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي بنسبة 7,5% على أساس سنوي، لتزيد قليلاً عن 287 مليون برميل، مقابل 310,3 ملايين برميل في نفس الشهر من العام 2019. وبلغ إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية في ديسمبر/ كانون الأول 2020 حوالي 347,9 مليون برميل، بمتوسط إنتاج يومي 950,7 ألف برميل. واستحوذت الصين على الكم الأكبر من صادرات السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية، حيث بلغت الصادرات إليها 248,1 مليون برميل.

تركيز إيراني على الزراعة

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن الزراعة هي الركن الأساس لحياة وأمن المجتمع، مشيرا إلى أن الدفيئات الزراعية في البلاد كانت حتى عام 2013 تشغل ثمانية آلاف هكتار (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع)، أما اليوم فقط بلغت مساحتها 954 ألف هكتار. وأضاف روحاني لدى افتتاحه مشاريع زراعية متنوعة، أمس الأحد، وفق وكالة إرنا : «لو لم تكن المحاصيل الزراعية متوفرة للمواطنين وكنا نحتاجها من الخارج لواجهنا مشاكل عديدة في الظروف الحساسة»، مشددا على أهمية الاكتفاء الذاتي في مجال المواد الغذائية والزراعة «خاصة في ظروف الحظر والحرب الاقتصادية».

تعاف متأخر لمنطقة اليورو

قالت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، في تصريحات نشرتها صحيفة فرنسية، أمس الأحد، إن تعافي أوروبا من الركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا الجديد سيتأخر بعض الشيء. ومع إغلاق دول منطقة اليورو اقتصاداتها لكبح انتشار الوباء، انكمش اقتصاد المنطقة في الربع الأخير من العام الماضي، وثمة احتمال واضح أن يشهد انكماشاً جديداً في الأشهر الثلاثة الأولى من 2021 مع استمرار إغلاق معظم قطاع الخدمات. وقالت لاغارد في مقابلة مع صحيفة «لوجورنال دو ديمونش»، وفق وكالة رويترز: «لنكن واضحين، لن نشهد عودة

إلى مستويات ما قبل الجائحة من النشاط الاقتصادي قبل منتصف 2022». داعية القيادة السياسية في أوروبا للتصديق على صندوق تعاف اقتصادي غير مسبوق بقيمة 750 مليار يورو (903 مليارات دولار).

تايوان تعاقب بنكا ألمانيا

أعلن بنك تايوان المركزي، أمس الأحد، أنه حظر على دويتشه بنك الألماني تداول العقود الآجلة للدولار التايواني، وعلق تداوله مشتقات العملات الأجنبية لمدة عامين في إطار حملة على المضاربة. والدولار التايواني عند أعلى مستوى في أكثر من 23 عاماً مقابل نظيره الأميركي، مع ازدهار اقتصاد الجزيرة المعتمد على التجارة بفضل الطلب العالمي على منتجاتها التقنية مع لجوء «الناس إلى كل عوامل قوة النقد، فالاحتياطي النقدي تبدد والسياحة مشلولة والميزان التجاري خاسر، يضاف إلى ذلك العامل النفسي والسياسي حيث الأفق مسدود ولا حل قريباً».

مال وسياسة

شهدت العملة التركية تحسنا ملحوظا مقابل الدولار في ظل العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية ومنها تعافي الصادرات، رغم التجاذبات السياسية التي سببها الإعلان عن كتابة دستور جديد، والمظاهرات الطلابية

انتعاش الاقتصاد التركي

تعافي الصادرات و تحسن الليرة رغم التجاذبات السياسية

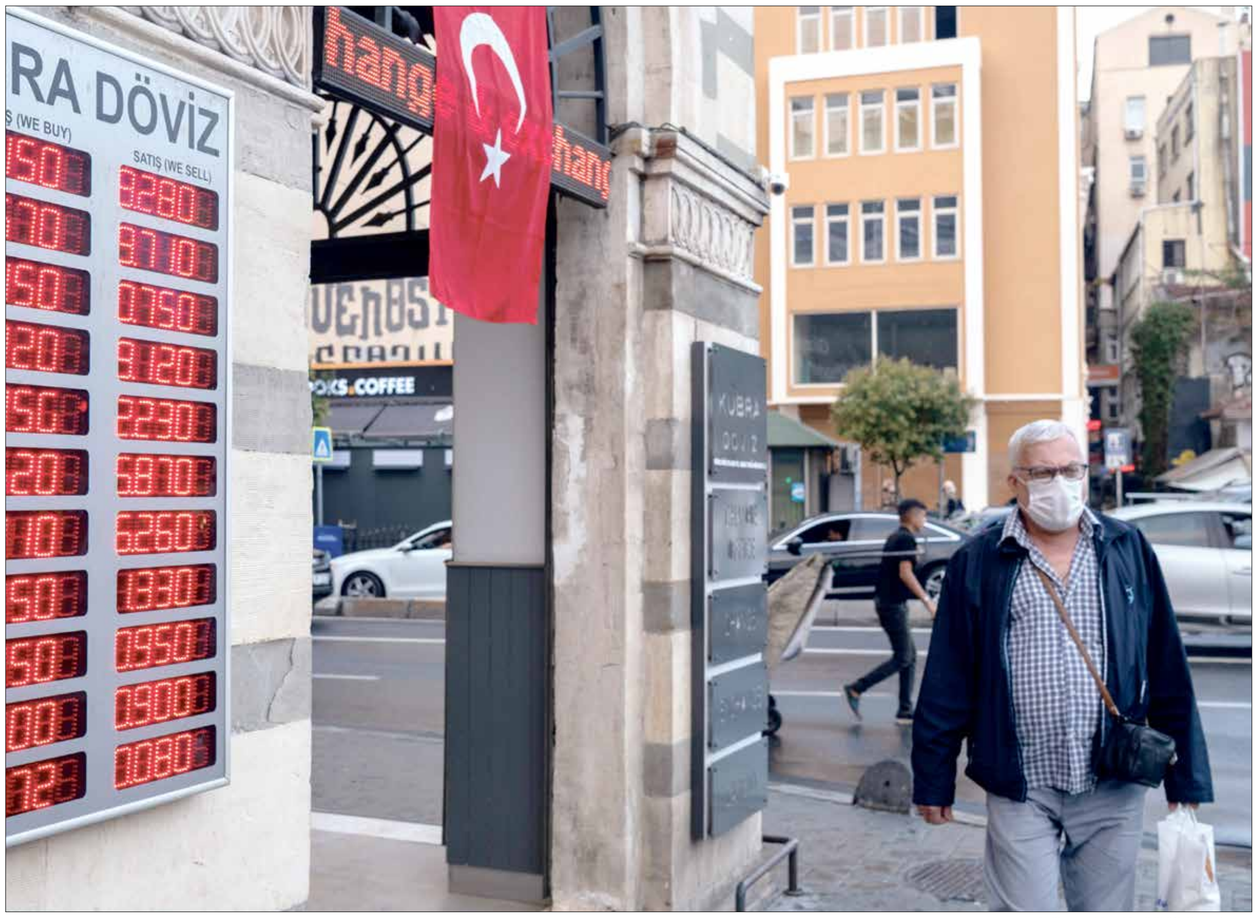

تصريحات محافظ البنك المركزي تقفز بسعر الليرة (Getty)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أخذ الملف الاقتصادي في تركيا اتجاها معاكسا للتجاذبات السياسية في البلاد على خلفية الإعلان عن مقترح كتابة دستور جديد للبلاد ومظاهرات الطلاب بجامعة «بوغازيتشي»، فقد شهدت العملة التركية تحسنا ملحوظا مقابل الدولار في ظل العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، ومنها تحسن الصادرات، وسياسات البنك المركزي الجديدة. وبلغت الليرة التركية أقوى مستوياتها منذ أغسطس/ آب الجمعة الماضية وعززت مركزها كأفضل العملات أداء في العالم منذ بداية العام، بعد أن أكد محافظ البنك المركزي التركي، ناجي إقبال، أنه من المستبعد خفض أسعار الفائدة.

وقال محافظ المركزي: «إنه لا يبدو ممكنا وضع خفض أسعار الفائدة على جدول الأعمال لفترة طويلة من العام الجاري»، مضيفا أنه ربما ترفع الفائدة مجددا إذا اقتضت الضرورة. وعززت تعليقاته الليرة لتصعد بأكثر من 0,7 بالمئة إلى 7,09 ليرات مقابل الدولار يوم الجمعة من 7,14 يوم الخميس الماضي. وكان بنك الاستثمار العالمي «غولدمان ساكس» قد توقع، خلال مذكرة أبلغ أن يدور سعر الليرة بين 7 و7,5 ليرات للدولار في الأشهر الثلاثة المقبلة، مضيفا أنّ جهود البنك المركزي لإعادة بناء الاحتياطيات قد تكبح مكاسبها.

وواصلت الليرة التركية تحسنها، أمس الأحد، مسجلة أفضل سعر منذ سبعة أشهر، بعد اقتراب تصريف الدولار من 7,045 ليرات، إثر بدء مفاعيل رفع سعر الفائدة إلى 17%، بحسب ما يقول أستاذ المالية بجامعة باشاك شهير، فراس شعبو، لـ«العربي الجديد»، الذي أكد أن العملة التركية مرشحة لمزيد من التحسن، بعد تراجع التوترات السياسية الخارجية، والتوقعات الدولية المتفائلة للنمو والصادرات وعودة السياحة خلال الموسم الجاري خاصة من قبل صندوق النقد الدولي.

ولكن قد تتأثر الليرة على المدين المتوسط والبعيد في حالة تصاعد التوترات السياسية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والمعارضة، حسب مراقبين. وكانت تركيا قد شهدت احتجاجات طلابية على تعيين أردوغان، البروفيسور مليح بولو، رئيساً جديداً لجامعة بوغازيتشي إحد أعرق الجامعات في البلاد، حيث استغلتها بعض الأحزاب المعارضة لتوجيه انتقادات للحكومة، بالإضافة إلى دخول جهات خارجية على الخط إذ طلبت واشنطن إيضاحات حول الأمر.

لكن وزارة الخارجية التركية، حسمت الأمر برأي المراقبين، خلال بيانها الواضح، بأن الأمر شأن داخلي ولا يحق لأحد التدخل «بشؤوننا الداخلية» مع إشارة البيان إلى أن تركيا «أثبتت بخطواتها الإصلاحية أنها تكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية» وذلك عقب «تطاول بعض الطلاب المحتجين على الكعبة المشرفة واستخدام رموز تمثل المثليين».

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع أخيراً استمرار انتعاش الاقتصاد التركي وتحقيقه نمواً مستداماً خلال العام الجاري 2021، وأن تبلغ نسبة النمو 6%، مضيفاً، في بيان، أنّ تفشي فيروس كورونا الجديد أثر على الاقتصاد التركي على غرار تأثيره في كافة البلدان، لكن اتباع السلطات التركية، خلال فترة كورونا، سياسات تركز على التوسع النقدي والإئتماني، منح اقتصاد البلاد دفعة قوية للنمو.

وأشار البيان إلى ضرورة أن تركز الإصلاحات الهيكلية التي ستقوم بها الحكومة التركية على التخفيف من المخاطر التي تشكلها الآثار السلبية طويلة الأجل للوباء، وأن تشمل الإصلاحات تدابير هادفة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً، وتعزيز مرونة سوق العمل، وتسهيل تخفيض ديون الشركات. وجاء طرح الرئيس التركي مقترح كتابة «دستور مدني يلائم تطلعات الشعب»، ليتسبب في تجاذبات سياسية مع المعارضة، إلا أنه لم تترتب عليه تداعيات حتى الآن. وفي هذا السياق، يقول المحلل التركي، سمير صالحة، لـ«العربي الجديد» إن التجاذبات السياسية بين «تحالف الشعب» الذي يضم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية، مع أحزاب المعارضة، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري «لا تصل لمرحلة الإساءة للاقتصاد». وأضاف أن الأحزاب التركية جميعها، تقف بخندق واحد حينما يصل الأمر لمصالح البلاد والأمن القومي ومعيشة السكان، مستدلاً بوقوف الأحزاب المعارضة بوجه العقوبات الأميركية خلال عام 2018، ومؤيدة لحقوق تركيا بثروات البحر المتوسط العام الماضي، وبوجه الانقلابيين عام 2016.

ولا يقلل المحلل التركي من تداعيات التوترات السياسية التي تعالت بالآونة الأخيرة، بعد طرح مقترح الدستور الجديد وتظاهرات الجامعة وإعادة فتح ملف الحكم الرئاسي، لكنها برأيه لن تصل لاحتجاجات واسعة، أو تصل لانقسام الشارع وتعطيل التنمية والاقتصاد.

ويشير صالحة إلى أن أرقام الاقتصاد التركي، من حيث الصادرات وسعر صرف، هي الأفضل هذه الفترة، متوقعاً مزيدا من التحسن بعد لقاحات فيروس كورونا، وعودة البلاد التدريجية للفتح والإنتاج بمعدلات أكبر.

وبدأت أرقام التعافي تظهر على الاقتصاد التركي، بعد ارتفاع نسبة الصادرات 2,5 بالمائة، ووصول صادرات شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، إلى 15 مليارا و48 مليون دولار، بحسب وزيرة التجارة، روهصار بكجان، التي عبرت خلال تصريحات أخيراً، عن سعادتها الكبيرة لانطلاق عام 2021 برقم إيجابي للصادرات. ووفق الوزيرة فإن الصادرات يوضح أن عملية النمو التي شهدها الربع الأخير من العام الماضي في الصادرات مستمرة، وأن العجز التجاري خلال يناير/ كانون الثاني بلغ 3 مليارات و75 مليون دولار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 32 بالمئة مقارنة بشهر الشهر من العام الماضي. ولكن في المقابل، يتخوف مراقبون أتراك من "تصاعد التوترات السياسية الداخلية" بعد طرح المعارضة انتخابات مبكرة واعتراضها على صياغة الدستور الجديد وملامح استمرار احتجاجات طلبة جامعة «بوغازيتشي» ووصولها للشارع التركي الذي يعاني من غلاء الأسعار وتراجع قدرته الشرائية.

وتشهد السياسة الداخلية في تركيا نقاشات حادة في الآونة الأخيرة على خلفية تصريحات صدرت عن شخصيات بارزة من حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، حيث وصف الحكومة التركية بـ«النظام» و«نظام القصر»، فيما حذّر حزب العدالة والتنمية الحاكم من «مساع انقلابية».

وقال المتحدث الرسمي باسم حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزال، إن «نهاية نظام القصر اقتربت»، في إشارة إلى النظام الرئاسي وحكومة أردوغان. وأشار الناطق باسم أكبر الأحزاب المعارضة إلى عدم الرضى عن تعيينات في مناصب اقتصادية. وكان الرئيس التركي قد أكد في المقابل، أول من أمس، أن «حزب الشعب المعارض» يقف حائلاً دون تطلعات تركية وتنفيذها في المشروعات الكبرى ووصول اقتصادها إلى مصاف العشرة الأوائل على مستوى العالم. ويرى المحلل التركي، يوسف كاتب أوغلو، أن من يروّج لزعزعة الاقتصاد والأمن الداخلي التركي والتأثير بالتوترات، لن ينجح في مساعيه، لأن الاقتصاد التركي حقق قفزات كبيرة هذه الآونة بالذات، فالليرة حققت ارتفاعاً بنسبة 18 بالمائة هذا العام وسجلت أفضل سعر منذ سبعة أشهر، وكذلك البورصة التركية ارتفعت إلى 1535 نقطة، وهذه أعلى زيادة تصلها، فضلاً عن ارتفاع الصادرات مقارنة بالعام الفائت.

ويضيف أوغلو لـ«العربي الجديد» أن «الخارج حاول استغلال هذه الحوادث، رأينا احتجاجا من واشنطن والاتحاد الأوروبي، وهذا يدل على أن من يدبر الأمر مدعوم خارجيا، وإلا لماذا التدخل في شأن تركي بحت»، مؤكداً أنه لا تأثير لهذه الأمور على الأنشطة الاقتصادية، وأن محاولة خلق أجواء سياسية غير مستقرة، لن تؤثر على الأوضاع المالية وتطلعات تركية، ستبوء بالفشل، والأرقام هي الفيصل والدليل.

صادرات المجوهرات الأكثر نمواً

حققت قطاع المجوهرات في تركيا خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، افضل نمو في التصدير مقارنة بالسلع والمنتجات الاخرى. ووفقا لمعطيات حصلت عليها الاناضول من مجلس المصدرين، امس، فقد بلغت نسبة الزيادة في صادرات المجوهرات خلال يناير الماضي، 13,4 بالمئة، مقارنة مع صادرات القطاع بالشهر نفسه من العام الماضي. واوضحت المعطيات ان عائدات صادرات المجوهرات في يناير الماضي، بلغت 330 مليونا و 861 الف دولار.

إعادة بناء الاحتياطيات قد تكبح مكاسب العملة المحلية

خلافات في بنك «أوف أميركا» بسبب المكافآت

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تتزايد الخلافات بين موظفي مجموعة «أوف أميركا»، ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة، بعد أن غيرت الشركة سياسة المكافات لكبار الموظفين.

في البداية، خطط البنك لتطبيق هيكل الأجور الجديد على نطاق واسع، لكن المحاربين القدامى في الخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية ثاروا عند سماعهم أنه سيتعين عليهم البقاء حتى عام 2024 لجني مكافات عام 2020.

وحسب وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، في تقرير نشرته، مساء أول من أمس، يواجه بنك أوف أميركا التمزق بسبب الغيرة والانقسامات المستمرة منذ فترة طويلة بين موظفيه الذين يزيد عددهم عن 200 ألف موظف.

واعترف الرئيس التنفيذي للبنك بريان موينيهان، بوجود خلافات في مقابلة بتاريخ 27 يناير/ كانون الثاني الماضي على تلفزيون بلومبيرغ، قائلاً إن التغيير في سياسة المكافات «لم يتم عمله بالطريقة التي أرادها البعض، لذلك سعينا لإصلاحها».

وقال موينيهان إن «الشركة ستوزع ما مجموعه 10 مليارات إلى 11 مليار دولار من تعويضات الحوافز لعام 2020». وأضاف موينيهان: «انخفضت المكافات لدينا على أساس سنوي (بسبب فيروس كورونا)، ومع ذلك فقد كسب بعض الزملاء المزيد من المال والبعض الآخر جنى أموالاً أقل».

انخفاض المكافات السنوية للموظفين (Getty)

الصين تصدر عملة رقمية لتعزيز الاستهلاك

بكين ـ **العربي الجديد**

أعلنت بكين أنها بدأت، أمس الأحد، في إصدار عملة رقمية بقيمة 10 ملايين يوان (حوالى 1,55 مليون دولار) للسكان المحليين، لتعزيز الاستهلاك خلال عطلة عيد الربيع، وفقا لما ذكرته هيئة الرقابة المالية المحلية.

وسيصدر اليوان الرقمي عبر اليانصيب في ظروف حمراء افتراضية بقيمة 200 يوان لكل منها. ومن أمس الأحد وحتى اليوم الاثنين، يمكن للمقيمين المحليين التسجيل في اليانصيب على تطبيقات الهاتف المحمول، بينما سيتم إعلان النتائج في 10 فبراير/ شباط الجاري.

وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) يمكن للفائزين باليانصيب أن ينفقوا اليوان الرقمي في الفترة من 10 فبراير/ شباط إلى 17 فبراير/ شباط في متاجر مادية ومحددة عبر الإنترنت تغطي الملابس والأحذية ودور السينما والفنادق ومناطق أخرى.

ويتم تشجيع الاستهلاك باستخدام العملة الرقمية بشكل خاص في أنشطة الرياضات الشتوية حيث تستعد المدينة لمزيد من الاستخدام التجريبي للشكل الجديد للعملة خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية المقبلة في عام 2022. ويصرف النظر عن بكين، قامت العديد من المدن الصينية، بما في ذلك شنتشن وسوتشو، بتجربة اليوان الرقمي منذ العام الماضي.

بكين تسعى إلى تنشيط المبيعات في عيد الربيع (فرانس برس)

كوبا تستعين بالقطاع الخاص لإنعاش اقتصادها

أعلنت كوبا أنها ستسمح من الآن فصاعدا بالنشاط الخاص في معظم القطاعات، وهو إصلاح كبير في هذا البلد الذي تُهيمن فيه الدولة وشركاتها على الاقتصاد المتقهقر بشدة من وباء كوفيد-19.

وهذا الإجراء الذي كشفت عنه وزيرة العمل مارتا إليّنا فيتو، في أب/أغسطس الماضي، تمّت الموافقة عليه الجمعة الماضية في مجلس الوزراء، بحسب صحيفة غرانما اليوميّة الرسميّة التابعة للحزب الشيوعي الحاكم. وقال أونييل ديان، رجل الأعمال ورئيس شركة الاستشارات «أوج» التي تُقدّم المشورة لنحو خمسين من رواد الأعمال الكوبيين من القطاع الخاص، إنّ «هذه خطوة ضخمة وتاريخيّة».

وأتت الثورة الاشتراكيّة التي قادها فيدل كاسترو في 1959 إلى موجة من قرارات التأميم وسيطرة الدولة على الاقتصاد الكوبي بكامله. وبدأ الانفتاح على القطاع الخاص بشكل خجول في تسعينيات القرن الماضي قبل أن يتمّ الترخيص له بالكامل في 2010، وإن كان ازدهاره الحقيقي بدأ مع فترة التحسن التاريخي في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أواخر 2014 في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، لكنّه بقي مقتصرا على لائحة من أنشطة حددتها الدولة.

وقالت وزيرة العمل الكوبية إن «اللائحة السابقة التي تضمّ 127 نشاطا (مرخّصا) الغيت». في المقابل، ستُحدد لائحة جديدة القطاعات المخصصة للدولة التي ستكون قليلة. وأوضحت أنه «من بين أكثر من ألفي نشاط يُسمح فيها بممارسة العمل الخاص، لن يكون هناك سوى 124 نشاطا مقيّدا بشكل جزئي أو كامل»، من دون أن تضيف أي تفاصيل. وأكّدت الوزيرة الكوبية أن «العمل الخاص مستمر في التطور، وهذا هو الهدف من هذا الإصلاح التحسيني» للقطاع. وكتب وزير الاقتصاد الكوبي، أليخاندرو جيل، في تغريدة على تويتر أن الإصلاح «خطوة مهمة لزيادة فرص العمل»، إذ إنه يسير «في الاتجاه نفسه مع توحيد العملة» الذي دخل حيز التنفيذ في أوائل يناير/كانون الثاني. ويهدف هذان الإصلاحان إلى إنعاش الاقتصاد الذي انخفض بنسبة 11% في 2020 تحت تأثير جائحة فيروس كورونا التي حرمت كوبا من عائدات السياحة.

وقال الخبير الاقتصادي في جامعة هافانا، ريكاردو توريس، إن تحرير القطاع الخاص يُعد «خطوة إيجابية جدا وإن جاءت متأخرة»، لأنه «حتّى الآن كان العمل الخاص محدودا جدا» في الجزيرة. ويعمل أكثر من 600 ألف كوبي في القطاع الخاص. (فرانس برس)

600 ألف كوبي يعملون في القطاع الخاص (Getty)

رؤية

هل ستجد جانيت يلين الترياق الاقتصادي؟

سهام معط الله

أختار الرئيس الأميركي جو بايدن جانيت يلين وزيرة للخزانة لتكون أوّل أمرأة تتولّى هذا المنصب المرموق، وسبق لها أن تقلّدت منصب رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) خلال العهدة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، وشغلت أيضاً منصب رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون. وجاء تعيين هذا الوجه الاقتصادي المألوف في «الكابيتول هيل» خلال واحدة من أكثر الفترات الاقتصادية والسياسية اضطراباً في تاريخ الولايات المتحدة كخطوة بايدنية لإرجاع الاقتصاد الأميركي المنكوب بالجائحة إلى المسار الصحيح، وضمان التسيير الجيّد لحزمة الإغاثة، والتي سبق أن صرح بايدن بتقديمها بمجرّد توليه الرئاسة والبالغة قيمتها 1,9 تريليون دولار وتشمل مدفوعات تحفيزية بقيمة 1400 دولار للأفراد، في الوقت الذي ترزح فيه البلاد تحت ضغط الديون الكبير، علاوة على تخطّي عجز الميزانية عتبة 3 تريليونات دولار العام الماضي، وبلوغ أسعار الفائدة مستويات منخفضة قياسية قلّلت من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية.

يتوقّع بايدن أن تساهم يلين في ترميم ما أفسدته كورونا في الاقتصاد الأميركي، وإصلاح الاعوجاج الذي تسبّبت به السياسات الترامبية المرتجلة، وتسيير الخزانة الأميركية بعيداً عن المسار الذي انتهجه وزير الخزانة السابق ستيفن منوشين، والذي أربك بورصة وول ستريت بعد توقيف معظم برامج الإقراض الطارئة التي قدّمها بنك الاحتياطي الفيدرالي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في بداية تفشّي الجائحة. تواجه جانيت يلين، التي وجدت طريقها إلى أعلى المناصب الاقتصادية في الولايات المتحدة والضالعة في أمور السياسة النقدية، تحدّيات كبيرة متعلقة بالروابط الاقتصادية بين أميركا والصين، والعقوبات الأميركية على إيران، وإدارة الدين العام، وإنشاء، وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والضريبية، لاسيّما في ظلّ حتمية اتّخاذ تدابير مستقبلية لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين الحكومي الأميركي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كزيادة الضرائب، وخفض الإنفاق، وفرض المزيد من التنظيم والتي لن تحظى بترحيب شعبي، وكذا تحقيق التعافي الاقتصادي بعيداً عن شكل حرف K الذي تُبنى فيه ثروات لفئات على حساب معاناة فئات أخرى لا سيّما العاملة والفقيرة منها، ويتفاقم خلاله عدم المساواة في الدخل والثروة.

وقد عبّرت يلين عن عزمها على حشد المزيد من الدعم المالي لمؤسسات التمويل المتكاملة (CDFI) الُمكّنة من خدمة مجتمعات الأقليات بشكل أفضل، على عكس إدارة ترامب التي حاولت مراراً وتكراراً قطع ذلك الدعم المالي. كما أكّدت يلين على ضرورة محاربة التلاعب بالعملات بهدف الحصول على ميزة تجارية تنافسية غير عادلة، فهي تتّفق إلى حدّ ما مع إدارة ترامب في حتمية كبح جماح الصين وتلاعبها بالعملة وممارساتها التعسُّفية في حق السياسة النقدية، ولكنها تعارض تماماً إقامة حواجز تجارية مع الصين، وتخفيض قيمة الدولار بغية نيل ميزة تنافسية في السباق التجاري الأميركي مع الصين، فهي مصرّة على أنّ الولايات المتحدة لا حاجة لها إلى عملة ضعيفة.

تصريحات يلين المؤيّدة لخطة بايدن للتحفيز في جلسة استماع اللجنة المالية في مجلس الشيوخ في 19 يناير/ كانون الثاني 2021، كانت كفيلة برفع الأسهم الأميركية، حيث ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 0,9 بالمائة في فترة ما بعد الظهر من اليوم نفسه، كما ارتفعت عوائد السندات لأجل 10 سنوات بنحو 0,01 نقطة مئوية. ويبدو أنّ يلين كانت مستعدّة بما يكفي لهذه الجلسة لكي تضع أوّل الحلول على الطاولة، فقد أكّدت على أنّها ستنظر في إمكانية إصدار سندات مدّتها 50 عاماً، أي أطول أجلاً من تلك المعمول بها حالياً والبالغة مدّتها 30 عاماً، وبرّرت ذلك بوجود ميزة وإمكانية لتمويل الدين من خلال إصدار دين طويل الأجل للاستفادة من الوضع الحالي الذي تشهد فيه أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً. أهداف جانيت يلين تتجاوز مجال السياسة النقدية لتمسّ مبدأ المساواة، فقد صرّحت عن طموحها لبناء، مجتمع أميركي يمكن فيه لكل شخص الارتقاء، إلى مستوى إمكاناته وتحقيق حلمه وحلم أطفاله. وأكّدت خلال تلك الجلسة على أنّها ستعمل جاهدة على دعم الفئات ذات الدخل المنخفض والتي حرمتها جائحة كورونا من الوظائف الدائمة.

فقد أشار معهد بروكينغز، في تقرير أصدره في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 تحت عنوان "تتبُّع التحديات المتزايدة بين أولئك الذين فقدوا وظائفهم"، إلى ارتفاع نسبة العاطلين من العمل الذين تمّ تسريحهم بشكل دائم من 10 بالمائة في إبريل/ نيسان 2020 إلى حوالي 40 بالمائة في سبتمبر/ أيلول 2020، وقد تحمّل العمال ذوو الأجور المنخفضة العبء الأكبر من تلك التسريحات. هذه هي المرّة الثانية التي تتولّى فيها يلين منصباً فيدرالياً خلال كارثة مالية، فقد عملت كرئيسة ومديرة تنفيذية لبنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو من 2004 إلى 2010، وهي الفترة الاقتصادية الأكثر اضطراباً في التاريخ الحديث قبل قدوم الجائحة التي عبثت بكل المؤشرات الاقتصادية. ولدى وزيرة الخزانة الجديدة سجّل جيّد وحافل في التعامل مع الأزمات المالية، والرائع في الأمر أنّها تحظى بتقدير كبير من قبل الجمهوريين والديمقراطيين على حدّ سواء، لتغدو موضع ترحيب في المناخ السياسي الحالي. تقف هذه السيدة المتمرّسة في الشؤون المالية أمام مهمة صعبة، تتمثل في ترويض العجز العام، ولجم الدين الحكومي الأميركي الذي وصل إلى 21,6 تريليون دولار، وإعادة النبض إلى استثمار القطاع الخاص الذي تباطأ في الولايات المتحدة بسبب انخفاض الاستثمار في الآلات الكبيرة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر توجُّهاً نحو الخدمات وانتقلت المصانع إلى الصين. ولا ننسى أنّها ورثت اقتصاداً لا تزال فيه معدلات البطالة مرتفعة وإنفاق المستهلكين مُقيَّد بسبب الجائحة، علاوة على التهديدات المتصاعدة التي تواجهها الشركات الصغيرة. خلاصة القول إنّ يلين هي الشخص المناسب بالتأكيد لشغل منصب وزيرة الخزانة، وخبرتها العريقة ومؤهلاتها الأكاديمية لا تشوبها شائبة، وخدمتها في المناصب الاقتصادية الحساسة في أعقاب الركود العظيم عقب الأزمة المالية العالمية في 2008 -2009 يؤكّد أنّ تعاملها مع الأزمات وآثارها المستمرة ليس بالأمر الجديد بالنسبة لها، ولكن قدرتها على إيجاد الترياق لمشاكل الاقتصاد الأميركي، التي تفاقمت بسبب كورونا، مرهونة بمدى الاستقلالية التي ستحظى بها وكذا طبيعة القرارات التي سيتّخذها الرئيس بايدن خلال عهدته.